ولا مع أهدافنا النهائية . والاستخلاص الوحيد من هذه المحاكمة هو رفض المشاركة في التسوية لانها لن تحقق ادنى طموحات شعبنا .

لم يستطع هذا النمط من التفكير فرض استنتاجاته وان كان هذا المنطق قد روعي في البيان السياسي الصادر عن المجلس الذي نص على ان « يتصدى شعبنا لكل تسوية تمس حقوقه وقضيته » ، غير انه في ظل شعار المرحلية تظل هذه العبارة عرضة للاجتهادات المتعددة . لم يستطع هذا النمط من التفكير فعل ذلك بسبب القناعة الكبيرة التي أشرنا اليها بأن الاطراف المشاركة في التسوية مصممة على بلوغها وان قدرتنا على مقاومة هذه الاطراف وعلى تخريب التسوية هي قدرة محدودة بالقياس الى ضخامة حجم هذه الاطراف ، وهكذا فان اعلاننا رفض التسوية صريحا لا يحتمل غير بديل واحد هو سحق الثورة وحرمان الشعب الفلسطيني من تحقيق بعض المكاسب المرحلية . وكان هذا المنطق يقود بالتالي من هذه المقدمات الى نتيجة حتمية هي ان على الثورة الفلسطينية ان يكون لها دورها الفعال والمؤثر في جعل التسوية أقرب ما يمكن الى مصلحة الشعب الفلسطيني . والحوار الذي دار حول مؤتمر جنيف ، وهو العنوان المكثف للتسوية ، يشير الى ذلك بغير ريب . فقد اقترن رفض مؤتمر جنيف في فقرة واحدة (هي النقطة الاولى من البرنامج المرحلي) مع رفض القرار ٢٤٢ بالتفسير الاول الذي أعطي له « يتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين » . مما مكن الاعتقاد بان حضور المؤتمر مرهون بتغيير الاساس الذي يقوم عليه المؤتمر وهو القرار ٢٤٢ ، بحيث يعدل هذا القرار فلا « يتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين » ، او كما طرح في أحد الاراء ان الذهاب الى جنيف مرهون بتحقيق شرطين : الاول توجيه الدعوة الى منظمة التحرير بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، والاخر ان يوضع ملف كامل للقضية الفلسطينية على جدول أعمال المؤتمر . بل كان التأكيد يجري على حضور المؤتمر بحجة تقول انه لا بد ان نكون موجودين في كل مكان يذكر فيه اسم فلسطين باعتبار اننا القائمون على التحدث باسم الشعب الفلسطيني ، فان على منظمة التحرير وهي التي انتزعت بنضالها حق التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني ان تمثل مصالح هذا الشعب وتدافع عنها على كل صعيد ، واكثر من ذلك فقد برز رأي يعتبر ان حضور المنظمة مؤتمر جنيف هو « مطلب نضالي » ، فالصهيونيون والاميركيون يسعون الى ابعادنا عن المؤتمر بينما الاشقاء العرب والسوفيات يصرون على اشتراكنا ، ويجب ان يكون هناك شرط لحضورنا يتمثل في الاعتراف بأن قضيتنا هي قضية تحرر وطني وليست مسألة لاجئين . ويتمكن هذا الاعتقاد مرة اخرى من عدم الاشارة الى مسألة المفاوضات في البرنامج السياسي المرحلي . فعلى الرغم من الحجة التي تؤكد ان المفاوضات ليست مرفوضة كمبدأ ، فأي جهة مقاتلة ستجد نفسها في نهاية المطاف على طاولة واحدة مع خصمها لتفاوضه في شروط التسليم ، ولكن المفاوضات في ظل ميزان القوى الراهن الذي هو ليس لمصلحتنا كليا لن تنتج الا الاعتراف الواقعي بالعدو ، والتسليم بوجوده وبحقه في القيام على جزء من ترابنا الوطني دون ان يحقق الشعب الفلسطيني من خلال المفاوضات أية مكاسب وطنية له . وبجانب ذلك فان مجرد قبولنا بمبدأ التفاوض وممارستنا له سينعكس سلبا على جبهة الاصدقاء الذين تعاطفوا مع قضيتنا وقطعوا علائقهم مع اسرائيل وحاصروها في عزلة دولية ، بحيث يجد هؤلاء الاصدقاء انفسهم امام واقع جديد فيه الفلسطينيون انفسهم يتخلون عن « مقاطعتهم » لاسرائيل فتنكسر بالتالي جبهة الحصار هذه من الاصدقاء .

على الرغم من هذه الحجة فان النص في البرنامج السياسي على رفض المفاوضات يعني حرمان المنظمة من حريتها في التحرك السياسي والنضال من أجل تغيير الاسس